حاجة تيار الصحوة في السعودية لعلاقات متوازنة مع القوى الاجتماعية والسياسية: الانتخابات البلدية في جدة نموذجا!

12-4-2005

بقلم: فهد عبد الله الغامدي

نجد أن "المنتمي الإسلامي" يتقن موجبات الانتماء التنظيمي، لكنه من جهة أخرى يتراخى في موجبات انتمائه الاجتماعي الأوسع ويفرط في "دوره العام" غير المرتبط بالتكاليف التنظيمية..فـ"المنتمي الإسلامي" يتعامل مع المجتمع الأوسع بمنطق "التنظيم": مزيج من التوظيف السياسي للعلاقة وشيء من الاستعلاء الشعوري والنفسي، لذا نجد المنتمي "الإسلامي" يأخذ من المحيط ما يفيد "التنظيم" ويدفع عن "التنظيم" ما يتفاعل في المحيط من "شروره".

اتفقت التوجهات الإسلامية الأبرز والأقوى حضورا على المشاركة في الانتخابات البلدية في جدة بقائمة واحدة تفاديا لحالة الاضطراب والارتباك التي شهدتها قوائمهم في الدمام، ومنعا لأي تسلل "صوفي" للقائمة، في حين استقل المعروفون بانتماءاتهم الصوفية بقائمة خاصة. لكن التحالف الإسلامي في جدة عزز قائمته الانتخابية بوجوه "موالية" غير معروفة ولم تخضع عملية اختيارهم لمقاييس الأهلية والكفاءة، بقدر ما ارتبط الأمر بعامل الثقة والولاء، الأمر الذي أثار جوار من التوتر والتذمر في الوسط الإسلامي والاجتماعي الشعبي، خاصة وأن عملية "تصميم" القائمة أُعدت بشكل مستفز ومثير للدهشة، حيث تم إقصاء أحد أبرز الوجوه الاجتماعية والخيرية والمعروفة بالعمل العام النفعي، بدعوى أنه حليق!، وتدخل بعض الشيوخ البارزين لصالح ترشيح هذه الشخصية الاجتماعية، والتي تعد من أعيان المجتمع في جدة وأبرز وجوهه الخيرية، لكن لم يتمكن

من اختراق الذهنية المشرفة على عملية الانتقاء!، وتمثل هذه التجربة حالة "اختطاف" للأبعاد الاجتماعية والتنموية للعمل الإسلامي العام.

ولنا في تقويم هذا السلوك "التقليدي المتأزم" وقفات مرتبطة ببنية وتركيبة وذهنية العمل الإسلامي القائم في بلاد الجزيرة:

* إنه من الضرورة أن ينتقل العمل الإسلامي من الهرمية إلى الشبكية، والخروج من إطار العقل التنظيمي المحدود إلى العقل الإصلاحي التنويري، الذي يهتم بإصلاح الأمة والشعوب والعمل التنموي والأهلي، وكذا إعادة الاعتبار لمفاهيم المسؤولية المدنية والمواطنة والعمل التنموي لدى الفكر السياسي للصحوة الإسلامية.

* التأكيد على دور وأهمية مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني والعمل الشعبي التنظيمي الذي يسعى إلى النهوض بالمجتمع وأدواته و ترقيته، بدلا من هدر الجهود في مناكفة السلطات الحكومات.

* إنه ليس ممكنا ولا هو مطلوبا أن تنهض فئة قليلة من الأمة تعمل وحدها، وتتحمل أعباء النهضة والدعوة، في حين يقف المجموع الباقي يراقب وينظر، أو يحارب ويعوق، ولكن المطلوب تأهيل الأمة المسلمة لتحقق شروط النهضة والإصلاح وتكون قادرة على أداء دور الشهود الحضاري المطلوب منها. وأمام جيل الصحوة اليوم تحدي مراجعة البرامج والمواقف والتاريخ.. ، ويحاول الخروج من "جيتو" التنظيم إلى شوارع الأوطان وحاراتها، ومن هموم الجماعة ومصالحها إلى حالة الأمة والشعوب، ومن رومانسية الشعارات إلى جدية البرامج

والتفصيلات، ومن مطلق الصواب في الأفكار والمواقف إلى حيرة السؤال والبحث والاختيارات المرهقة.

* من المهم أن يمتد الاحتياطي الاستراتيجي ليشمل الإمكان المعرفي والبشري والمادي والاجتماعي والسياسي.. النوعي، المنتظم في خطة حضارية كلية منسجمة، يخدم بعضها بعض ويكمله، ليمنح عملية التغيير في النهاية، أصالتها وفعاليتها النموذجية القصوى. ونعني بالاحتياطي المخزونات الإمكانية الحيوية الأساسية، التي تؤمن لحركة التغيير حاجاتها الضرورية للمحافظة على توازنها الذاتي، ورفع مستوى فعالية أدائها الوظيفي في معارك التدافع بين المنظومات الثقافية ومشاريعها الاجتماعية أو الحضارية المختلفة، بحيث لا يعوزها المدد الإمكاني الكيفي والكمي في أية مرحلة من مراحل دورة التدافع.

* من الملاحظ أن "تنظيمات" الحركة الإسلامية لا تعني بالتربية الاجتماعية قدر عنايتها بالتربية الحزبية. نقصد أن المناهج التربوية في معظم "تنظيمات" الحركة الإسلامية ترتكز على تربية وتنشئة "العنصر الحزبي" المنتمي والمطيع والمنفذ والموالي ولاءً مطلقاً لقيادته الحزبية والحركية، ولا تهتم في مقابل ذلك بتنشئة ذات "العنصر" على التواصل الاجتماعي والفكري والنفسي والثقافي مع المحيط الحركي الذي يمثله المجتمع الأوسع. فمن جانب نجد تطورا إيجابيا في "العنصر" من حيث تكوينه الحزبي وقدرته على التنفيذ والوفاء بالتكاليف الحركية، ومن جهة أخرى يلاحظ عليه زمرة من التطورات السلبية التي تحتاج بدورها لمعالجة عبر مناهج جديدة. وهذا لأن العملية التربوية داخل "التنظيم" تركز على "قيم التنظيم" من

طاعة وولاء والتزام وفدائية ونكران للذات، وليس على "قيم المجتمع الأوسع" من حقوق وواجبات وأدوار ومصالح ومطالب. ومن هنا نجد أن "المنتمي الإسلامي" يتقن موجبات الانتماء التنظيمي وتواءم معها، لكنه من جهة أخرى يتراخى في موجبات انتمائه الاجتماعي الأوسع ويفرط في "دوره العام" غير المرتبط بالتكاليف التنظيمية برغم أن هذا "الدور العام" أكثر أهمية من "الدور الخاص" المربوط بهيئات "التنظيم". وينشأ عن هذه الثغرة "التربوية" ثغرة أخرى تتعلق بمنظور "المنتمي الإسلامي" للقضايا العامة وحتى على درجة تفاعله معها.

وأما "درجة التفاعل" مع القضية العامة فيقررها له "التنظيم": فالأخير هو الذي يقرر "العام" من "الخاص" و"المهم" و"الأهم" وغير ذلك أيضاً. وينشأ عن هذا "الفصام" في العملية التربوية، شيء مشابه له على صعيد التعامل مع المحيط الحركي الذي يشكله المجتمع الأوسع. فـ"المنتمي الإسلامي" يتعامل مع المجتمع الأوسع بمنطق "التنظيم": مزيج من التوظيف السياسي للعلاقة وشيء من الاستعلاء الشعوري والنفسي، وقد مارس المرحوم سيد قطب في المعالم تنظيراً لهذه المسألة، لذا نجد المنتمي "الإسلامي" يأخذ من المحيط ما يفيد "التنظيم" ويدفع عن "التنظيم" ما يتفاعل في المحيط من "شروره".

ومن الملاحظ أن قابليات "التنظيمات الإسلامية" للغرق في عمليات الإشباع المباشر كبيرة للغاية، ولذا بات من السهل استرضاؤها وتوظيفها سياسيا في "حروب الوكالة"، وهي "حروب وهمية" يخوضها طرف ضد طرف آخر لخدمة "طرف ثالث" يتحكم في تفاصيل الصراع "بالريموت كونترول"..

* لو نظرنا في كثير من القضايا العامة التي نتعامل معها، مثل العمل العام، والعمل الإسلامي، والتنمية والإصلاح والتغيير، وغيرها، سنجد أنها تعرضت لتحولات كبيرة، وتساهم في تكوينها مداخل جديدة يجب إدراكها وفهمها، وتكاد تكون معظم أدوات التحليل والفهم المستخدمة تقدم أو تقيس شيئا آخر غير المطلوب، كما لو تقاس المسافة بميزان الحرارة، برغم أنها كانت وسائل صادقة (ملائمة للقياس) في مرحلة سابقة، لكنها عاجزة عن الثبات على قدرتها على القياس والفهم، .. هاجس الانقراض يفزعني، ويواجهني كل يوم، ويجعلني أتساءل دائما هل تصلح أفكاري وبرامجي مع التغيرات المحيطة، أم أنها تلائم فكرة أو مرحلة لم تعد موجودة.

ونحتاج أن نكون جزءا من مجتمعات صغيرة وكبيرة ننتمي إليها ونشاركها في الأعمال والمشاعر والمواقف، ونحن أفراد ولكن المجتمع ليس مجموع أفراد، بل هو تفاعل الأفراد والجماعات، والفرق كبير وواضح بين تجميع الأشياء وتوليفها وتنظيمها وبعثرتها وبين تفاعلها معا لتنتج أشياء جديدة مختلفة تماما عن مكوناتها الأصلية، ولتنتج أيضا متوالية من التفاعلات الجديدة والنتائج المختلفة والمضاعفة أحيانا، تحول المادة إلى طاقة مثلا.

والعبرة دائما بأن نرى الأشياء كما هي، ونفهمها كما هي، وتلك معضلة كبرى، بل هي أم المشكلات، فالحقيقة موجودة، وهذا أمر بديهي، ولكن هل نعرف الحقيقة هذه؟، وهل توصلنا وسائلنا في القياس والعمل نحو الحقيقة؟، وكيف نتأكد من سلامة الوصول إلى الحقيقة؟، وهذا ما يسمى في مناهج البحث "الصدقية والثبات" كيف نتأكد من أن هذه الطريقة في العمل توصل إلى الحقيقة؟ وكيف نتأكد أنها سليمة في جميع الأوقات

والمراحل، وليس في حالة معينة لا تصلح في غيرها؟. وأخطر ما تصاب به أدوات القياس أن تتحول لتقديم الحقائق والأفكار كما نريدها، فنرى الأشياء كما نريدها ونتوهمها وليس كما هي بالفعل، "الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا".

* وتبرز الحاجة إلى الاهتمام بالأبعاد والشئون الاجتماعية وتجديد الخطاب والسلوك والأدوات الاجتماعية من خلال عدة نواحٍ ومجالات أساسية، منها: التطور في المفاهيم والنظم السياسية والذي يدور حول تقليص دور مؤسسات الدولة ومسؤولياتها، وإعطاء زخم وفعالية كبيرة للقطاعات الأهلية ولمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. بمعنى آخر؛ إيجاد دور أكبر للمجتمعات على حساب الدور التقليدي للسلطة والمؤسسات الرسمية، وهذا بدوره يدفع إلى توجيه الاهتمام نحو هذه المؤسسات الأهلية والمدنية والتي تحمل المؤشرات المستقبلية معالم دور فاعل وكبير لها في المستقبل والتي تقوم بدورها على عاتق الفعاليات الأهلية والمجتمعية.

كما أنه واضح من خلال الوثائق الأمريكية أن الولايات المتحدة بدأت تتجه بشكل كبير للتأثير على المجتمعات العربية والاهتمام بالقضايا الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في إثر وجود مراجعات كبرى في السياسة الأمريكية الخارجية التي كانت تدعم وتساند الأنظمة الشمولية القمعية العربية. وقد نشطت في الفترة الأخيرة السفارات الأمريكية وما يرتبط بها من مؤسسات ومراكز بنشر النموذج الأمريكي والتأثير على قطاع كبير من المثقفين والشباب العربي من خلال وسائل متنوعة ومتعددة ومتشابكة:

المنح، الزيارات المتبادلة، الوسائل المادية، المدارس والبرامج الثقافية. وكل الوسائل والموسوسات السابقة تهدف إلى إيجاد جيل من الشباب وقطاع من المثقفين العرب يتبنى النموذج الأمريكي ويدافع عن السياسة الأمريكية، ويمكن مستقبلا أن يتسلم مراكز حساسة في الدول العربية، وتكون ميزته عن السلطات القائمة الحالية أنه أقل فسادا من الناحية المالية، وأكثر ليبرالية، ويؤمن إيمانا عميقا وكبيرا بالنموذج الأمريكي.

ومن دواعي اهتمام تيار الصحوة في بلاد الجزيرة بالأبعاد والشئون الاجتماعية الجمود الملاحظ للخطاب "التقليدي" الذي تقدمه هذه الحركات على المستوى الاجتماعي والحديث المجتر والمكرر في عدة قضايا تجاوزتها المجتمعات وأصبحت متقدمة فيها على الحركات الإسلامية، كما أنّ الأدوات الاجتماعية التي تقوم عليها الممارسة الاجتماعية لتيار الصحوة أصبحت بالية وغير مناسبة للمفاهيم والتطورات الاجتماعية الجديدة، فمن الواضح أن المجتمعات قد سبقت الحركات الإسلامية في الكثير من المجالات بسبب حالة الجمود والعجز والكسل الذي تعاني منه هذه الحركات على المستوى الاجتماعي. الأمر الذي يتطلب وجود دراسات للبنى والمفاهيم والظواهر الاجتماعية السائدة وقراءتها جيدا، لوضع دراسات في بناء الخطاب الاجتماعي وتحديد أدوات الممارسة الاجتماعية من خطاب وعظي، وميادين العمل الخاص: التعليمية، الخدماتية، الثقافية، التنموية.

* من الملح أيضا مراجعة الخطاب الاجتماعي في المرحلة السابقة والراهنة، والتخلص من العديد من السلبيات التي طغت عليها واكتنفت الممارسة الاجتماعية للحركات، ومن ذلك: منطق الوصاية الدينية على المجتمع، والشعور بالأفضلية على

باقي أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة، ومن ذلك شعور العديد من أفراد المجتمع أن الحركات الإسلامية تدعي احتكار تمثيل الإسلام والحرص على مصالحه دون الآخرين، وارتبط بذلك سيادة أساليب دعوية منفرة وغياب الحكمة والرفق بالدعوة إلى الله، ومخاطبة الناس بمنطق المحرمات والزواجر قبل مخاطبتهم بمنطق الخطاب التأنيسي والترغيبي.

وفي الأخير.. أدعو معاشر العلماء والمفكرين والمصلحين إلى الكتابة في قضايا ومسائل السياسة الشرعية والفقه السياسي لرفع مستوى الدعاة السياسي، مما سيكسب أفقا سياسيا شرعيا للتحرك ولا يجمد أحدنا على موقف فتتخطفه العواصف السياسية ولا يفقه التعامل معها.